مقدمة

مقدمة:

يُعد القانون الجزائي للأعمال من أهم فروع القانون الخاص، نظراً لارتباطه المباشر بالحياة الاقتصادية وتنظيمه للنشاطات التجارية والاستثمارية داخل الدولة. فهو الإطار القانوني الذي يحكم مختلف المعاملات التي يقوم بها التجار، والشركات، والمستثمرون، والمؤسسات الاقتصادية، سواء كانت وطنية أو أجنبية.

وُيعرف القانون الجزائي للأعمال على أنه: "مجموعة من النصوص القانونية المتفرقة التي تتناول تجريم الأفعال الماسة بمجال الأعمال بشكل مباشر أو غير مباشر والعقاب عليها."

ولا يقتصر دور القانون الجزائي للأعمال على تنظيم العلاقات بين التجار فقط كما أشرنا سابقاً، بل يهدف أيضاً إلى تحقيق التوازن بين حرية النشاط الاقتصادي وحماية النظام العام الاقتصادي، من خلال وضع قواعد تحمي المتعاملين في السوق وتضمن الشفافية، وتكافؤ الفرص، وتمنع الممارسات غير المشروعة. خاصة مع تنامي جرائم الأعمال على المستوى الوطني، ومن ثَمَّ عمد المشرع الجزائري إلى وضع ترسانة قانونية لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال الأعمال.

كما يكتسي هذا المقياس أهمية خاصة لطلبة الاقتصاد؛ لأنه يربط بين الجوانب النظرية والتطبيقية، وُيكسبهم الفهم القانوني لآليات سير الاقتصاد الوطني، وكيفية تسوية المنازعات التجارية.

ولفهم الموضوع يقتضي الأمر التعرض إلى مفهوم جرائم الأعمال (المحور الأول)، وإلى تحديد أركانها مادام المشرع الجزائري قد انحرف عن المبادئ العامة المعروفة في القواعد الكلاسيكية بغية حماية المصلحة الاقتصادية العامة، وتحديد المسؤولية الجنائية المترتبة على الأشخاص المعنوية (المحور الثاني)، مع التطرق لأهم جرائم الأعمال المنصوص عليها في التشريع الجزائري (المحور الثالث)، وصولاً إلى خصوصية التحقيق والمحاكمة في جرائم الأعمال (المحور الرابع).